

مفهوم الاجراء القضائي

أولاً: تعريف الإجراء القضائي

الإجراء القضائي هو مجموعة من الخطوات والعمليات القانونية التي ينصّ عليها القانون، وتتم أمام القضاء، بهدف رفع الدعوى أو السير فيها أو الفصل فيها أو تنفيذ الحكم الصادر بشأنها. وهو يمثل الوسيلة التنظيمية التي من خلالها تُمارَس الحقوق، وتُحل النزاعات، وتُطبق قواعد القانون على أرض الواقع.

بمعنى آخر:

هو العمل القانوني الشكلي الذي يباشره الخصوم أو القاضي أو أعوان القضاء أثناء سير الدعوى، وفق قواعد محددة، لضمان الوصول إلى حكم عادل.

ثانياً: خصائص الإجراء القضائي

1. الطابع الشكلي

الإجراءات القضائية تقوم على قواعد شكلية دقيقة (مواعيد – طرق تبليغ – كيفية رفع الدعوى...). مخالفة الشكل قد يؤدي إلى بطلان الإجراء، حتى لو كان الحق ثابتاً.

2. الطابع الإلزامي

الالتزام بالإجراءات واجب قانوني، وليست مسألة اختيارية. فمثلاً لا تُقبل الدعوى إذا لم تُرفع بالطريقة التي يحددها القانون.

3. الطابع العلني

الأصل في الإجراءات أنها تجري علناً لتمكين الرقابة وضمان الشفافية، إلا إذا نص القانون على السرية (مثل قضايا الأسرة أو الأحداث).

4. الطابع الرسمي

الجهة التي تُمارَس أمامها الإجراءات هي جهة رسمية (المحكمة)، وتوثَّق في سجلات رسمية.

5. الطابع المتدرج

الإجراءات تمر بمراحل متسلسلة: التبليغ → رفع الدعوى → التحقيق أو المرافعة → المداولة → الحكم → الطعن → التنفيذ.

6. احترام مبدأ المواجهة

يجب أن يُمكن كل خصم من معرفة أقوال وادعاءات خصمه والرد عليها.

7. خضوعها لمبدأ المشروعية

لا يجوز اتخاذ أي إجراء إلا إذا كان منصوصاً عليه في القانون. الإجراءات تُفسر تفسيراً ضيقاً لأنها مرتبطة بالنظام العام.

ثالثاً: سمات الإجراءات القضائية

- الغاية: الوصول إلى الحقيقة القانونية والفصل في النزاع بعدالة.
- الحياد: القاضي ملزم بالحياد، والإجراءات تضمن عدم تحيز أي طرف.
- المساواة بين الخصوم: نفس الحقوق والطلبات مكفولة للجميع.
- المرونة المحدودة: رغم شكليتها، يمكن أحياناً تصحيح الإجراءات إذا لم يترتب ضرر.
- الزمنية: لكل إجراء أجل قانوني يجب احترامه (مواعيد الطعن، الحضور...).
- الاستمرارية: تسير الإجراءات دون انقطاع حتى الوصول إلى الحكم النهائي.
- الرقابة: تخضع لرقابة محاكم أعلى عند الطعن.